اقتصاد

الملحق التجاري الروسي لـ«الوطن»: مشاورات لتحسين نظام المدفوعات بين سورية وروسيا بالليرة والروبل

علي محمود سليمان

كشف الملحق التجاري في السفارة الروسية بدمشق إيغور ماتفيفف عن وجود مشاورات بين الجانبين السوري والروسي لتحسين نظام المدفوعات بالعملتين الوطنيتين أي بالليرة السورية والروبل الروسي، بما يساهم بتحسين الميزان التجاري بين البلدين.

وفي تصريح لـ«الوطن» شدد ماتفيفف على اهتمام الجانب الروسي بشقيه الحكومي والقطاع الخاص في مشروعات إعادة الأعمار التي ستجري في جميع الأراضي السورية، والمشاركة في المجالات كافة ولذلك هناك مساع لإقامة عدد من المشروعات ولكنها تحتاج إلى بعض الوقت يتم الإعلان عنها.

وأشار ماتفيفف إلى أن النشاط في الفترة الحالية يتركز على تسويق المنتجات الزراعية وتأتي الحمضيات في أولها لأن هذا الوقت موسمها، فالعمل مستمر على قدم وساق لإقامة النظام اللوجستيكي المناسب وتأمين خطوط النقل المباشرة والثابتة الفعالة، مع توقيع العقود ما بين التجار المستوردين في روسيا، والمصدرين في سورية، وكل ذلك يجري بالتنسيق التام مع الحكومة السورية والفعاليات والمنظمات السورية المختلفة ومنها اتحاد المصدرين السوري، لافتاً إلى استمرار المباحثات على جميع المستويات من الجانب الحكومي بين البلدين والخبراء وتبادل الزيارات بين التجار ورجال الأعمال بين البلدين، حيث يتم التحضير حالياً لزيارة قريبة لوفد من رجال الأعمال السوريين مع وفد من اتحاد المصدرين إلى روسيا، كما كان هناك مشاركة فعالة للجانب السوري في منتدى سوتشي الأخير الذي عقد في نهاية شهر أيلول الماضي برئاسة رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي.

وأضاف الملحق التجاري في السفارة الروسية: إن العمل يتم حالياً لتحديد كميات الحمضيات التي ستصدر إلى الأسواق الروسية، وباقي المنتجات التي تحتاج إليها السوق الروسية وبالمقابل سيكون هناك تبادل تجاري في السلع بإرسال مواد وبضائع روسية للأسواق السورية، ومؤخراً تم الحديث عن مشاركة ١٦ شركة روسية في مناقصة لاستيراد مليون طن من القمح الروسي لمصلحة سورية وهذا مؤشر ودليل على الاهتمام من جانب الشركات الروسية لمساعدة الشعب السوري الشقيق واستعداد الشركات الروسية للتبادل التجاري مع الجانب السوري وخاصة في إطار توفير الأمن الغذائي، مؤكداً أن هناك تطويراً لاحقاً للعلاقات السورية الروسية في الجانب الاقتصادي سنشهد نتائجه في الفترة القادمة.

وعن المشاورات القائمة لتحسين نظام المدفوعات بين سورية وروسيا أشار رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع في تصريح لـ«الوطن» إلى أهمية الوصول إلى اتفاق لتسديد قيم البضائع مع روسيا وإيران، لنكون قطعنا شوطاً مهماً لتحسين العلاقة الاقتصادية، لكون هناك حركة تجارية جيدة في الاستيراد والتصدير مع البلدين، بما ينعكس إيجاباً على التجار في هذه الدول.

وفي السياق ذاته بيّن أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور هيثم عيسى أن تحسين نظام المدفوعات بالشكل العام يتجه إلى شقين، الأول يتعلق بنظام التبادل النقدي، والشق الثاني هو تطوير نظام المقايضة، وهذا النظام يندرج من التعامل بين الأفراد إلى التعامل بين الدول، والأهم فيه هو تسهيل تدفق البضائع من طرف وتسهيل تدفق الأموال من طرف أخر، وهو ما نعني منه مع الجانب الروسي في كيفية تسديد ثمن السلع السورية التي تصدر إلى روسيا وبالعكس ثمن البضائع الروسية المستوردة.

لافتاً في تصريحه لـ«الوطن» إلى أن نظام المقايضة يساعد في تذليل هذه الصعوبات، فيتم تقدير القيمة النقدية للقمح المستورد من روسيا وإرسال حمضيات بدلاً عنها بالقيمة النقدية نفسها، وبذلك نتجاوز مشكلة نقل الأموال بين البلدين، كما أنه كان هناك طرح سابق لإقامة بنك سوري روسي مشترك بتأسيس مقرين له في دمشق وموسكو، ولكن هذه الفكرة ما تزال على الورق ولم تبصر النور، مشيراً إلى أهمية إلغاء الازدواج الضريبي والتعامل التمييزي بين البلدين.

في مخالفة لتوجيه رئيس الحكومة بالفصل بينهم

وكيل تأمين ورئيس شركة نفقات الطبية في مجلس إدارة اتحاد شركات التأمين.. والمشعل يبرر

محمد راكان مصطفى

جاء في الخبر المنشور على الصفحة الرسمية لهيئة الإشراف على التأمين انتخاب ٧ أعضاء لمجلس إدارة دائم للاتحاد السوري لشركات التأمين، وهذا ما يعتبر مخالفاً للخبر الصادر عن المكتب الصحفي في وزارة المالية الذي أعلن عن انتخاب ٥ أعضاء فقط، لذا توجهنا بالسؤال إلى الهيئة، ليأتي ردها تبريرياً بأن الخبر منقول عن صفحة الاتحاد السوري لشركات التأمين.

وعلى خلفية ذلك تم النشر على الصفحة الرسمية للهيئة تعقيباً على ما نشر سابقاً حول ما يتعلق بمجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين والتنويه بأن قائمة أعضاء مجلس الإدارة تم أخذها من الموقع الرسمي للاتحاد السوري لشركات التأمين علماً أنه في اجتماع الجمعية العمومية تم انتخاب خمسة أعضاء (مدير السورية للتأمين ياسر مشعل– معتز قولي– عزت الأسطواني– مروان عفاكي– باسل عبود)، وتمت إضافة هيثم الحريري ممثلاً عن اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين ومروان مطره جي ممثلاً عن شركات إدارة النفقات الطبية كما نص النظام الأساسي لاتحاد شركات التأمين، وبعد اجتماع الجمعية العمومية تم عقد اجتماع مجلس إدارة تم من خلاله تعيين ياسر مشعل رئيساً لمجلس الإدارة ومعتز قولي نائباً. وذلك في مخالفة صريحة لتوجيه رئيس الحكومة عماد خميس بالفصل بين عمل الاتحاد ووكلاء ووسطاء التأمين وشركات إدارة النفقات الطبية وتحديد العلاقة مع الهيئة العامة للإشراف على التأمين!

بدورها أكدت هيئة الإشراف على التأمين أنه تم توجيه كتاب إلى وزير المالية مفاده التقيد بتوجيه رئيس الحكومة بفصل شركات إدارة الخدمات الطبية واتحاد وكلاء التأمين عن الاتحاد السوري لشركات التأمين، كما تم حتى في وقت سابق مخاطبة الاتحاد بأكثر من كتاب بهذا الشأن. على اعتبار أن المادة ٤٠ من المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ الخاص بتنظيم سوق التأمين، نصت على أنه «يُحدث اتحاد مهني لشركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا المرسوم التشريعي يتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتعتبر جميع شركات التأمين السورية حكماً أعضاء في هذا الاتحاد، وأن يتولى الاتحاد رعاية مصالح أعضائه وتطبيق قواعد ممارسة المهنة وتمثيل شركات التأمين لدى أي جهة فيما يتعلق بأعمال التأمين، على أن يحدد النظام الأساسي للاتحاد طبيعته ومهامه ومسؤولياته والأحكام والإجراءات الخاصة بجمعيته العمومية ومجلس إدارته وبدل الانتساب إليه والاشتراك السنوي والإجراءات التأديبية بحق أعضائه، ويصدر رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين قراراً باعتماد إنشاء الاتحاد والتصديق على نظامه، ويسجل الاتحاد في سجلات الهيئة بعد أداء بدل تسجيل مقداره (مئتا ألف) ليرة سورية، وأن يكون للهيئة من يمثلها لحضور اجتماعات مجلس إدارة الاتحاد واللجان المنبثقة عنه دون أن يكون له حق التصويت على القرارات.

مع التوضيح بأنه لم يشر المرسوم إلى انتساب اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين أو شركات إدارة الخدمات الطبية في هذا الاتحاد، وإضافة إلى ذلك جاء النظام الأساسي للاتحاد السوري لشركات التأمين الذي امتنعت هيئة الإشراف على التأمين عن تزويدنا بنسخة منه مخالفاً لما جاء في المرسوم، الأمر الذي يستوجب تعديل النظام ليتوافق مع المرسوم.

إذ جاء في الفصل الخامسة من المادة السادسة من النظام لعام ٢٠١٣ في الفقرة (أ): كل مؤسسة أو شركة تأمين أو إعادة تأمين أو إدارة نفقات طبية واتحاد وكلاء ووسطاء التأمين السوري خاضعة لأحكام المرسوم التشريعي ٤٣ لعام ٢٠٠٥ ملزمة بنظام الاتحاد.

وجاء في المادة ١٤ الفقرة (أ): يشمل مجلس الإدارة خمسة أعضاء ينتخبون من ممثلي شركات التأمين وإعادة التأمين، وعضواً ينتخب من شركات إدارة النفقات الطبية وعضواً يمثل اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين وتقوم هذه الجهات بتسمية ممثليها في عضوية ومجلس إدارة الاتحاد.

خيار التعديل

أوضح رئيس الاتحاد السوري لشركات التأمين ياسر المشعل لـ«الوطن» أن تمثيل اتحاد الوكلاء وشركات إدارة الخدمات الطبية تم بموجب النظام الأساسي للاتحاد. لذا يتطلب تنفيذ التوجه الحكومي بفصل الاتحاد السوري عن كل من اتحاد الوكلاء وشركات الإدارة بحاجة إلى تعديل في النظام الأساسي الخاص بالاتحاد، وأنه تم تشكيل لجنة قانونية لدراسة النظام الأساسي الخاص بالاتحاد لإعداد دراسة كاملة للنظام الأساسي، مشيراً إلى أنه تم تشكيل لجنة جديدة لدراسة قانون التأمين الجديد، وأنه من الأفضل أن يتم التعديل للنظام الأساسي بما يتناسب مع الشكل الجديد لقانون التأمين المزمع إنجازه.

دفاع ضعيف

بيّن رئيس اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين هيثم الحريري لـ«الوطن» أن تمثيل شركات إدارة النفقات الطبية واتحاد وكلاء ووسطاء التأمين في الاتحاد السوري لشركات التأمين تم بناء على طلب شركات التأمين وبموافقة الشركات كافة.

وأنه وعلى اعتبار أن اتحاد الوكلاء وشركات إدارة الخدمات أحد أطراف العملية التأمينية، وبهدف تكامل العمل، ليكون الاتحاد السوري لشركات التأمين إطاراً جامعاً لجميع مفردات القطاع التأمين تمثيل اتحاد الوكلاء وشركات الإدارة، بهدف توسيع قاعدة اتخاذ القرار والوصول إلى قرارات تضمن جميع الآراء في السوق التأمينية.

هيئة الإشراف تفند

أوضحت هيئة الإشراف على التأمين لـ«الوطن» أن الانتخابات الرسمية التي جرت بحضور مدير عام الهيئة شملت انتخاب ٥ أعضاء فقط لمجلس إدارة اتحاد شركات التأمين. مؤكدةً توجيهها كتباً للمعنيين لضرورة فصل الاتحاد السوري عن اتحاد الوكلاء وشركات إدارة النفقات الطبية، وأنه لا يجب الانتظار لحين صدور قانون التأمين الذي يتم العمل على إنجازه في أروقة الهيئة وتعديل النظام الأساسي الخاص بالاتحاد. مع التأكيد على أن الهيئة أصدرت تعميماً أكدت فيه على خضوع الاتحاد السوري لشركات التأمين لرقابة هيئة الأشراف على التأمين، ومصالح بعض شركات التأمين واتحاد وكلاء التأمين وشركات الإدارة يبيح تجاوز القوانين بوجود ممثلين لهم في مجلس الاتحاد وتم ارسال كتاب بذلك إلى وزارة المالية مشفوعاً برأي قانوني للدكتور هيثم الطاس أحد أعضاء مجلس هيئة الاشراف على التأمين السابق.

٨٣ مليوناً ديون مصرف التوفير على بلديتي الحسكة والقامشلي

دحام السلطان

أكدت مديرة فرع مصرف التوفير بالحسكة نوره خليف أن حجم ديون المصرف على بلديتي مدينتي الحسكة والقامشلي وصل إلى ٨٣ مليوناً و٤٣٩ ألفاً و٣٠٩ ليرات سورية، ٢٧ مليوناً و٦٧٠ ألفاً و٩٣٢ ليرة على بلدية الحسكة و٥٥ مليوناً و٧٦٨ ألفاً و٣٧٧ ليرة على بلدية القامشلي، وأشارت الخليف إلى أن هذه الديون هي مجموع أقساط القروض المتراكمة والمترتّبة على العاملين في البلديتين، والتي تعود إلى فترة بدايات الأزمة الراهنة على البلاد وتحديداً منذ العام ٢٠١٢.

وبيّنت مديرة المصرف أنه تمت مخاطبة مجلسي البلديتين عن طريق محافظ الحسكة وفرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بشأن تسديد المال العام العائدة عهدته للمصرف، في الوقت الذي يقوم فيه القائمون على الأمور المالية في البلديتين باقتطاع الأقساط المستحقة من رواتب العاملين المدينين للمصرف من كتلة الرواتب، ولم يقوموا بتحويلها إلى خزينة المصرف حسب الأصول الناظمة للعمل المالي وبالطرق القانونية السليمة.

وأشارت إلى أن مصرف التوفير بالحسكة، يُعتبر من المصارف الداعمة للمواطن والتي رفعت كتفاً عن ذوي الدخل المحدود خلال سنوات الأزمة، ويوجد فيه إيداعات وسحوبات وحوالات وكل ما يخص عمل المصرف والمصارف المرتبطة به على مستوى القطر، في ضوء المغريات التي تميّزه عن المصارف الخاصة، ولاسيما موضوع العمولات وما يخص الحوالات التي لا تتجاوز نسبتها الـ١ بالألف، على الرغم من تراكم حجم المنغصات اليومية المرافقة للعمل اليومي الذي لا يتعدّى الساعتين فقط نتيجة لغياب التيار الكهربائي (النظامي) بشكل شبه دائم عن عمل المصرف، إضافة إلى النقص الحاصل في عدد العاملين الذين لا يتوافر منهم سوى ٧ عاملين فقط من أصل ١٧ عاملاً وهو عدد العاملين في المصرف الغائب منه ١٠ عاملين، وفي هذا السياق تشير الخليف إلى أننا نعوّل على ما تثمر عنه المسابقة المزمع إقامتها من وزارة المالية لسد حاجتنا من العاملين، وفي ضوء الوعود التي تلقيناها من إدارتنا العامة بهذا الخصوص، وهي التي تقدّم إليها بموجب الثبوتيات الورقية الشخصية نحو ٧٤٤ طالباً للعمل، حتى نهاية الدوام الرسمي السابع من شهر آب الماضي وهو آخر موعد لقبول الطلبات، وتضيف: كلنا أمل أن تُنفّذ المسابقة في المحافظة وبالطريقة التي ترتئيه الوزارة لتخفيف العبء عن المتقدّمين واختصار موضوع السفر ونفقاته المكلفة (جواً) إلى العاصمة، في ضوء الظروف الراهنة التي تشهدها المحافظة المحاصرة إضافة إلى وضع المواطن الاقتصادي الصعب. مبينة أن المصرف يمتلك الرصيد المالي الكافي لمنح القروض ثانية، ولكن نظراً لنقص عدد العاملين ووضع التيار الكهربائي، توقّفت عملية القروض لهذا العام، التي منح المصرف منها خلال العام الماضي ٦٥٤ قرضاً وصل حجمها المالي إلى ٢٩٠ مليوناً و٢٠٥ آلاف ليرة سورية.

«الاقتصاد» تشارك في معرض هافانا وخط تصدير واستيراد مع كوبا

الوطن

أكدت مصادر مطلعة لـ«الوطن» أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وبالتعاون مع هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات قد تمكنت رغم العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من تثبيت مشاركتها في معرض هافانا الدولي المقام في كوبا في الفترة ما بين ٣٠–١٠/ ٤–٢٠١٦/١١ وذكر المصدر أن المشاركة السورية لن تكون شكلية بل سيكون هناك جناح لعرض المنتج السوري (صنع في سورية) في أروقة المعرض وسوف يكون هناك مشاركة لجميع القطاعات الغذائية والنسيجية والشرقيات والصدفيات والأدوات الحرفية إضافة إلى التجارة العامة (استيراد وتصدير) وشركات شحن وصرافة إضافة إلى شركات أدوية وغيرها.

ويضم الوفد السوري عدداً من رجال الأعمال السوريين من مختلف القطاعات ليس بهدف المشاركة الشكلية فقط فالوزارة تعمل على التوجه للأسواق الكوبية باعتبارها سوقاً خامة واعدة للمنتجات السورية حيث لا يوجد فيها أي صناعة سوى الأدوية الأمر الذي يؤسس لإقامة شركات تجارية واستثمارية بين البلدين ومن المقرر أنه بعد انتهاء المعرض بثلاثة أشهر أن يتم غزو الأسواق في كوبا بالمنتجات السورية وفتح باب التصدير والاستيراد بين البلدين ومن المتفق عليه أن يكون هناك خط للتصدير النوعي لمنتجي المواد الغذائية (زيت الزيتون) والحرفية وغيرها من المنتجات.

وبيّن المصدر أن كوبا تعتبر انفتاحاً تدريجياً على العالم الخارجي بعد أن كانت سوقاً مغلقة ودخول المنتجات السورية لأسواقها هو محاولة لاستثمار الفرصة، واستغلال العلاقات الاقتصادية لترتقي إلى مستوى العلاقات السياسية بين البلدين وتطويرها اقتصادياً والأهم دراسة المعوقات التي تواجه المصدرين للدخول إلى السوق الكوبية بما فيها مشكلات الشحن البري وارتفاع التكاليف الأمر الذي يؤسس لفتح خط بحري لتخفيض تكاليف الشحن ويجري حالياً التحضير لدراسة الموضوع مع الجانب الكوبي وتوقيع اتفاقيات تعاون مشترك بين البلدين.

إلى رئيس مجلس الوزراء:

الخبرات الأجنبية في مصارفنا بلا فائدة

الوطن

حقيقة أعلنها حاكم مصرف سورية المركزي في اجتماع رئيس مجلس الوزراء مع المديرين العامين للمصارف العامة والخاصة، والذي اتسم بالتحفظ على النقاش مع رئيس المجلس حيث معظمهم حضر للاستماع فقط، رغم أن معظمهم أجانب تم منحهم إقامة العمل على أساس أنهم خبرات مصرفية قادرة على تأهيل السوريين للعمل المصرفي رغم أن أجداد هؤلاء السوريين هم من أسسوا المصارف في بلاد من اعتبرتهم جهات سورية أنهم خبراء مصرفيون. التزموا الصمت رغم أن الحاكم وبطريقة ديبلوماسية صرح لهم أنهم لا يملكون الخبرة لإدارة السيولة في سورية، وهذا يعني الكثير، وأهم ما يعنيه أنهم ليسوا من يمكن الاعتماد عليهم في تحريك العجلة الاقتصادية السورية.

لم يناقش في الاجتماع سوى أربعة مديرين عامين للمصارف الخاصة، سوريان وأجنبيان والباقون كانوا مستمعين لا أكثر، رغم أهمية الاجتماع في هذا الظرف بالذات، من ثم اعتبارهم خبرات مصرفية أجنبية تتقاضى رواتبها بالدولار. وتحول جزءاً كبيراً منها لبلادها لا تملك الرؤية ولا الفكرة التي تساعد على انتشال البلد من وضعه الاقتصادي السيئ ولا تملك الخبرة في إدارة سيولة المصارف التي تديرها ما يشير إلى أن الأجنبي لا يهتم لما آلت إليه الأمور بقدر اهتمامه للاستفادة لأقصى درجة من إقامته في البلد، ونقل الأموال لبلده لإقامة الاستثمارات فيها وتشغيل أبناء بلده فيها.

ما يهمهم هو تنفيذ سياسات الشركاء الاستراتيجيين في دول الخليج ودول أخرى وأهم ما قاموا بتنفيذه هو نقل الأموال بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ إلى بلدان الشركاء بطريقة قد تكون قانونية، فالبعض حولوا الأموال السورية إلى دولار وشحنت إلى الخارج، وبلغت مليارات الدولارات والشريك الإستراتيجي يشغل هذه الأموال في الأسواق المالية والاقتصادية ويجني الأرباح من دون أن يوزعها على المساهمين وبالأخص السوريين وهنا توجد خبرات تنشر ميزانيات خاسرة لتتهرب من الضريبة وتدعي الربحية من خلال القيمة المقابلة للقطع، هذه هي الخبرات التي نحتفظ بها، والتي أرضت رؤساء مجالس إدارتها في دول كالخليج وغيرها على حساب الاقتصاد السوري فقد استعادوا رؤوس أموالهم بل تضاعفت ومن بعد ذلك فلتذهب البلد بمن فيها إلى مهب الريح.

نعم قالها الحاكم لا وجود لخبرات مصرفية قادرة على إدارة السيولة وبوجود خبرات وقيادات مصرفية، كم كنا نتمنى على رئيس مجلس الوزراء أن يسأل الحاكم: ومن هؤلاء الذين نناقشهم وماذا يفعلون؟ وأين هي الكوادر التي أهلوها لقيادة المصارف السورية وإدارة الأموال السورية؟ كم تمنينا أن يطلب رئيس مجلس الوزراء منهم ماذا فعلوا خلال وجودهم بالبلد مدة تصل إلى عشر سنوات، وما القيمة المضافة التي حققوها للبلد على المستوى الاقتصادي أو على مستوى تأهيل الكادر، أو حتى على مستوى محاولة الحفاظ على القوة الشرائية لليرة السورية؟ كم تمنينا على رئيس مجلس الوزراء أن يسأل عن مبررات تمديد إقاماتهم في سورية رغم مخالفتهم لقانون العمل وقانونية الإقامة بسورية، كما تمنينا على رئيس مجلس الوزراء أن يسأل عن مبررات هدر القطع الأجنبي الذي يدفع لهم كرواتب ماداموا لم يحققوا الهدف الذي تم بموجبه قبولهم ومنح إقامات عمل لهم، كما تمنينا أن يسأل رئيس مجلس الوزراء عن مبررات حرمان الخبرات السورية من قيادة المصارف وإدارة السيولة في سورية.

بهذه المناسبة هناك سؤال نطرحه على رئيس مجلس الوزراء، وهو كيف يتم التعامل مع السوري خارج سورية عندما تنتهي إقامة عمله بأي بلد كان؟ والجواب بسيط يتم تسفيره إلى بلده.. فكم نتمنى على رئيس مجلس الوزراء أن يطبق قانون الإقامة والعمل. كم نتمنى على رئيس مجلس الوزراء أن يسعى للمحافظة على ما تبقى من الخبرات المصرفية السورية والسعي لإعطائهم الفرصة لإدارة سيولة بلدهم.

نعم قالها الحاكم ليوضح من جديد للجميع وأمام الجميع أن من يعمر سورية هم السوريون وأن من يمكن الاعتماد عليهم في بناء الاقتصاد السوري هم السوريون ويختصر القول بمثل يقوله السوريون «زيوان البلد ولا قمح الغريب»، نتمنى على رئيس مجلس الوزراء التحرك والبحث ودراسة مدى الجدوى من وجود الأجانب في البلد لقيادة أهم المؤسسات الاقتصادية، ونتمنى أن يسهر على احترام القانون وإلزام المعنيين باحترامه، ونتمنى أن يشعر الكادر المصرفي والتأميني السوري أن هناك جهات تحفظ له كرامته وتحترم خبرته وحريصة على لقمته واقتصاد بلده وتحترم سيادة ليرته السورية؟

سيادة رئيس مجلس الوزراء ننتظر إجراءاتكم، فمهزلة إرضاء الأجنبي على حساب لقمة المواطن السوري يجب أن تنتهي، واحترام القانون يجب أن يكون خطاً أحمر وأولوية بالنسبة للجميع.

راتب الموظف الأجنبي في المصارف الخاصة يساوي رواتب ٥٠ موظفاً سورياً

يقبض الموظفون الأجانب في المصارف الخاصة العاملة في سورية والمقيمون في بالبلد رواتب بالدولار الأميركي، والرواتب الحقيقية غير مصرح عنها، فهناك من يقبض ١٠ آلاف دولار شهرياً وبينما المصرح عنه ٢٠٠٠ دولار فقط. يسمح القانون لهؤلاء الموظفين بتحويل نصف رواتبهم، فيقومون بتحويل ١٠٠٠ دولار، بشكل نظامي إلى بلدانهم، وتحويل نحو ٨٠٠٠ دولار بطرق غير نظامية. علماً بأن العديد من هؤلاء الموظفين قد أصبح لديهم مشاريع في بلادهم يشغلون أبناء بلدهم فيها.

وهنا يرزح موظف البنك السوري تحت إداراتهم، ما يشكل حالة ليست سويّة للموظف السوري واستخفاف بمقدرته وخبرته.. لذا، كفى ضغوطاً على المواطن والاقتصاد، فراتب موظف أجنبي واحد في سورية يساوي رواتب ٥٠ موظفاً بنفس المؤسسة التي يعمل بها. علماً بأن بعضهم مخالفون لقوانين وأنظمه الإقامة. وهنا نسأل: إلى متى سيبقى المواطن السوري يتحمل ضغوطاً نفسيه بسبب تصرفات تستنزف البلد والمواطن؟ ولماذا هذا الصمت عن موضوع الإقامات؟ ليستفيد فلان وفلان منها ويضر البلد وأهل البلد؟